ظنّ وأخواتها

(ص) : الرابع : الأفعال الدّالّة على ظن : كحجا يحجو ، لا لغلبة ، وَقَصْدٍ وَرَدّ ، وَسَوْقٍ ، وكَتْم ، وحِفْظ وإقامة وبُخْل .

وعدّ لا لحساب . وأنكره أكثر البصريّة .

وزعم لا لكفالة ، ورياسة ، وسِمَن وهُزال .

وجعل لا لتصيير ، وإيجاد ، وإيجاب ، وترتيب ، ومقاربة .

وهَبْ جامداً . ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ . وأنكره البصريّة .

أو يقين كَعَلِمَ ، لا لِعُلْمَةٍ وعرفان .

ووجَد لا لإصابة . وغِنىً [١] ، وحُزْن ، وحِقْدٍ .

وألفى ، كهي . وأنكرها [٢] البصريّة . ودرى لا لختل . وأنكرها المغاربة . وتعلّمْ كاعلم جامداً . وقال أبو حيّان : تتصرّف أو هما كظن ، لا لتهمة . وأنكر العبدريّ كونها لِلْعِلْمِ . وزعمها الفرّاء للكذب . وحسب لا لِلَوْنٍ [٣] . وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلْع [٤] . ورأى لا لإبصار . وضرب رِئة [٥] . قال الفارسيّ وابن مالك : ولا رأى . وما مرّ [٦] قلبيّ . أو تحويل كصيّر ، وأصار . وجعل . وهَبْ [٧] جامداً . وَرَدّ ، وكذا

---

(١) أ : « أو تمن » بالتاء والميم مكان : « أو غني » ، تحريف .

(٢) ب فقط : « وأنكره » .

(٣) ب : « لا لكون » ، تحريف . و ط : « لا لون » .

(٤) أ فقط : « طلع » بالطاء ، وهو تحريف . وانظر الشّرح .

(٥) أ : « وحزب ربه » بالباء ، تحريف . وانظر الشرح .

(٦) أ : « وما صد » بالصاد والدال : مكان : « وما مرّ » ، تحريف .

(٧) ط : « ووهب » .

ترك . واتّخذ وتَخِذ [١] في الأصح .

وألحق العرب بأرى العلمية « الحُلْمِيَّةَ » . والأخفش بعلم : « سمعَ » معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت . وقوم بصيّر : «ضرب» مع مَثَل ، وابن أبي الربيع : مطلقاً . وهشام : عرف وأبصر . وابن دُرُستويه : أصاب وصادف ، وغادر . وابن أفلح : أكان . وخطّاب : كل متعدّ لِواحدٍ [٢] ضُمِّن تحويلاً . وبعضٌ : خَلَقَ [٣] . والسّكّاكيّ : توهّم وتيقّن ، وشعر وتبين ، وأصاب [٤] واعتقد ، وتمنى وودّ ، وهبْ كاحسب

(ش) : الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين ، وهي أربعة أنواع :

الأول : ما دلّ على ظنّ في الخبر ، وهو خمسة أفعال : أحدها : حجا . والمضارع يحجو . قال :

٥٧١ — • قد كنت أحْجُو أبا عَمْرو أخا ثِقَةٍ [٥] •

أي : أظن . فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة ، أو قَصد ، أو ردّ أو ساق ، أو كَتَم ، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط . أو بمعنى : أقام أو بَخِلَ فلازمة .

ثانيها : عدّ : أثبتها الكوفيّون ، وبعض البصريين [٦] . ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله :

٥٧٢ — • فلا تَعْدُد المولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى [٧] •

---

(١) كلمة : « وتخذ » سقطت من ط .

(٢) أ : « كل متعدّي » بإثبات الياء ، تحريف وفي النسخ الثلاث « واحد » بدون لام الجرّ .

(٣) « خلق » رسمت في أ هكذا « معه » . تحريف . (٤) كلمة : « وأصاب » سقطت من ط .

(٥) قيل لتميم بن مقبل . وقيل لغيره . وعجزه :

• حتّى ألَمّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والشذور ٣٥٧ ، والأشموني ٢ : ٢٣ .

(٦) ب : « وبعض البصريون » ، تحريف نحويّ .

(٧) للنعمان بن بشير الأنصاري ، وعجزه :

• ولكنّما المولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ •

انظر : شعر النعمان بن بشير الأنصاري ص ١٥٩ .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢ .

وقوله :

٥٧٣ — • لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن [١] •

أي : لا تظن ، ولا أظن . وأنكرها أكثرهم . فإن كانت بمعنى : حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود [٢] تعدّت إلى واحد. وخرج عليه :

٥٧٤ — • تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُم [٣] •

على أن « أفضل » بدل .

ثالثها : زعم بمعنى : اعتقد، كقوله :

٥٧٥ — • زعمتني شيخاً ولست بشيخ [٤] •

وقوله :

٥٧٦ — • فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فِيكُم [٥] •

ومصدره : الزَّعْم ، والزُّعْم [٦] .

---

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٣٠ إلى أبي دؤاد الإياديّ وعجزه :

• فَقَدْ مَنْ قد رُزِئْتُهُ الإعْدَامُ •

(٢) أ : « العدد » مكان : « المعدود » .

(٣) لجرير . ديوانه ٣٣٨ . وعجزه :

• بني ضَوْطريَ لولا الكميّ المقنّعا •

من شواهد : المغني ١ : ٢١٦ ، والخزانة ١ : ٤٦١ ؛ وروايته الديوان : « هلا » مكان : « لولا » وفي أ : « غير البنين » مكان : « عقر النيب » ، تحريف . وفي ب : « غير النيب » ، تحريف .

(٤) لأبي أميّة الحنفيّ ، وعجزه :

• إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيباً •

شرح شذور الذهب ٣٥٨ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر .

(٥) لأبي ذؤيب . وعجزه:

• فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجهْلِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٦١ ، وابن عقيل ١ : ١٤٩ واللسان : زعم .

(٦) مثلثة الفاء كما في القاموس ، وقد سقطت كلمة : « الزعم » الثانية من أ.

وذكر صاحب (العَيْن) : أن الأحسن أن توقع على : « أنْ وأنّ » ، ولم يرد[١] في القرآن إلا كذلك .

قال السّيرافي[٢] : الزّعم : قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ .

وقال ابن دُرَيد : أكثر ما يقع على الباطل . وفي (الإفصاح)[٣] : زعم : بمعنى علم في قول سيبويه . وقال غيره : يكون بمعنى[٤] : اعتقد ، فقد يكون عِلْماً ، وقد يكون تَنَكُّراً[٥] ، ويكون أيضاً ظنّاً غالباً . وقيل : يكون بمعنى الكذب .

فإن كانت بمعنى : كفل تعدّت إلى واحد [١٤٩] . والمصدر : الزعامة كقوله :

٥٧٧ — ٠ على اللهِ أرزاقُ العِباد كما زَعَمْ[٦] ٠

أو بمعنى : رَأس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ . أو بمعنى : سَمِن أو هُزِلَ فلازمة . يقال : زعمت الشاة بمعنى : سَمِنت ، وبمعنى : هُزِلَتْ ،

رابعاً : جعل بمعنى : اعتقد نحو : « وجَعَلُوا المَلاَئِكَةَ الذّين هُمْ عِبَادُ الرَّحْمن إناثاً[٧] » . أي : اعتقدوهم . فإن كانت بمعنى : صيّر — فستأتي في أفعال التصيير . وبمعنى أوجد نحو : « وجَعَل الظُّلُمَاتِ والنُّورَ[٨] » ، أو أوجب نحو : جعلت للعامل[٩] كذا ، أو ألقى نحو : جعلت[١٠] بعضَ متاعي[١١] على بعض تعدّت لمى واحد[١٢] . أو بمعنى : المقاربة فقد مرّت في باب كاد .

---

(١) أ : « لم يرد » بإسقاط الواو .
(٢) « قال السّيرافي » سقطت من أ .
(٣) ط فقط : « الإيضاح » مكان : « الإفصاح » .
(٤) كلمة : « بمعنى » سقطت من ب .
(٥) في ط : « تقليداً » مكان : « تنكّراً » . تحريف .
وفي أ : « منكرا » .
(٦) لعمرو بن شأس . وصدره :

٠ تقول هلكنا إنْ هلكْتَ وإنّما ٠

وقبل الشاهد كما ورد في اللسان : « زعم » :

وعاذلةٍ تَخْشَى الرّدى أن يصيبني ... تَروحُ وتَغْدُو بالمَلاَمَةِ والنَّدَمِ

(٧) الزخرف ١٩ .
(٨) الأنعام ١ .
(٩) أ : « جعلت العامل كذا » .
(١٠) كلمة : « جعلت » سقطت من ب .
(١١) أ : « بساطي » مكان : « متاعي » .
(١٢) ب : « لواحد » باللام .

خامسها : هب : أثبته الكوفية ، وابن عصفور ، وابن مالك كقوله :

٥٧٨ – فقلت أجِرْني أبا خالـــــدٍ وإلاّ فهبني امـرأً هالِكا[1]

أي : ظنني ، وقوله :

٥٧٩ – فهبها أمّةً هلَكتْ ضَياعـــاً يزيدُ أميرها وأبو يَزيـدِ[2]

وهي جامدة . ولم يستعمل منها سوى الأمر ، لا ماض ، ولا مضارع . ولا وصف ، ولا أمر[3] باللام . ويتصل به الضمير المؤنث[4] ، والمثنى والجمع . وزعم الحريريّ ...[5] .

النوع الثاني : ما دلّ على يقين ، وهو خمسة أيضاً :

أحدها : علم نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات [6] » ، فإن كانت بمعنى : عـرف تعدّت لواحد نحو : « لا تَعْلَمُون شَيْئاً[7] » ، أو بمعنى : علم علمةً[8] فهو أعلم ، أي مَشَقْوُق الشّفة العليا فلازمة .

ثانيها [9] : وجد نحو : « وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لفَاسِقين [10] » . ومصدرها : وِجْدان عن الأخفش ، ووجود عن السِّيرافي .

فإن كانت بمعنى : أصاب تعدّت لواحد نحو : وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً . أو بمعنى : استغنى أو حزن ، أو حقد فلازمة . ومصدر الأولى : وِجْد مثلّث الواو .

---

(١) لابن همام السلوليّ :
شرح شواهد : المغني للسيوطي ٩٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ ، والأشموني ٢ : ٢٤ ، والمغني ، ٢ : ١٥٢

(٢) لعقيبة بن هبيرة الأسدي كما نسبه الدرر ١ : ١٣١ .

(٣) أ ، ب : « ولا أمر ولا وصف باللام » .

(٤) أ : « ضمير مؤنث » .

(٥) بعد قوله : « وزعم الحريري » : بياض بالنسخ الثلاث ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدُّرة ١١١ : « ويقولون : هب أنّي فعلت ، وهب أنه فعل ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال هَبْني فعلت ، وهبه فعل » الخ .
وقد ردّ عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال : « وزعم الحريري أن قول الخواص : هب أنّ زيداً قائم لحْنٌ . وذهل عن قول القائل : هب أن أبانا كان حماراً » . انظر حاشية ياسين ١ : ٢٤٨ .

(٦) الممتحنة ١٠ .

(٧) النّحل ٧٨ .

(٨) العُلْمَه ، والْعَلْمة : شق في الشّفَة العُلْيا .

(٩) ب : « ثامنها » ، تحريف .

(١٠) الأعراف ١٠٢ .

والثانية : وَجْد بالفتح . والثالثة : مَوجْدِة .

ثالثها : ألفى بمعنى : وجد . أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله :

٥٨٠ — • قد جرَّبوه فَألفُوه المُغيبَث إذَا [١] •

وأنكرها البصريَّة وابن عصفور . وقالوا : المنصوب ثانياً حال ، والألف واللّام فيه في البيت زائـــدة .

رابعها : دَرى بمعنى : علم ، عدّها ابن مالك كقوله :

٥٨١ — • دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ [٢] •

قال : وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله : دريت به . فإن دخلت [٣] عليهـــا همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها ، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى : « وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ [٤] » .

وقال أبو حيّان : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين . ولعل البيت من بـــاب التضمين : ضمّن : دريت بمعنى علمت . والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر . ولا يثبت [٥] ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد [٦] نحو : دَرى الذِّئبُ الصَّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه

• ما الرّوع عمّ فلا يلْوى على أحَدِ •

انظر : الدرر ١ : ١٣٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٨ ، والشذور ٣٦٠ والأشموني ، ٢ : ٢٣ .

(٣) ب : « فقلت » ، تحريف .

(٤) يونس ١٦ .

(٥) العبارة في أ : « حتى يلتزموا إثبات ذلك » .

(٦) ب : « كواحد » بالكاف ، تحريف .

خامسها : تعلّم بمعنى : اعْلَمْ كقوله :

٥٨٢ – • تَعلّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [١] •

قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها [٢] إلا الأمر . قال أبو حيّان : وتابع فيه الأعلم . وليس بصحيح ، لأن يعقوب حكى : « تعلمت فلاناً خارجاً » ، بمعنى عَلِمْت . أمّا تَعلَّمَ لا بمعنى : اعْلَمْ من : تعلّم يتعلّم ، فمتصرّف بلا نزاع ، ويتعدّى لواحد .

النوع الثالث : ما استعمل في الأمرين : الظّن ، واليقين . وهو أربعة أفعال .

أحدها : ظنّ ، فمن استعمالها بمعنى : الظنّ : « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً وما نَحْن بِمُسْتَيْقِنِين [٣] » ، وبمعنى اليقين : « الذّين يَظُنُّونَ أنّهُم مُلاقُو رَبِّهِمْ [٤] ». وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري [٥] : أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ، لأن المؤمنين حتى الصدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم .

وزعم الفرّاء : أن الظن يكون شكّاً ، ويقيناً ، وكذباً أيضاً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

فإن كانت ظنّ بمعنى : اتّهم تعدّت لواحد نحو : ظننت زيداً . « ومَا هُوَ على الْغَيْبِ بِظَنِين [٦] » .

ثانيها : حسب فمن الظن « ويَحْسَبُونَ أنهم على شَيْءٍ » . ومن اليقين :

---

(١) لزياد بن سيّار كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٥٢ . وعجزه :

• فبالغ بلطف في التّحيّل والمكْرِ •

من شواهد المغني ٢ : ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ والأشموني ٢ : ٢٤ .

(٢) ب : « فيها » مكان : « منها » . (٣) الجاثية ٣٢ . (٤) البقرة ٤٦ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العَبْدريّ أبو بكر . من مصنفاته : شرحان على الجمل – شرح أبيات الإيضاح للفارسي . توفى ٥٦٧ .

(٦) التكوير ٢٤ . وفي أ : « بظنين » بالطاء ، تحريف .

وفي إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٢٨٢ : بظنين بالظاء أي بمتّهم ، وبالضاد أي بخيل .

٥٨٣ — * حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجارَةٍ [١] *

والمصدر حُسْبان[٢]. فإن كانت لِلَوْنٍ من نحو[٣] حَسِبَ الرَّجل: إذا احمرّ لونه وابيض [٤]. أو كان ذا شُقْرة فلازمة.

ثالثها: خال يخال فمن الظن قوله: [١٥٠]

٥٨٤ — * إخالُك إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْف ذا هوى[٥] *

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ — دعاني العذارَى عمَّهنَّ وخِلْتُني لِيَ اسمٌ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ [٦]

والمصدر خَيْلاً، [٧] وخالاً، وخَيْلَةً، ومَخَالَةً، وخَيَلاَن، ومَخِيلة، وخَيْلُولة [٨]. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق [٩].

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: «إنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً»، أي يظنونه «ونَرَاه

---

(١) للبيد بن ربيعة الصحابي. وعجزه:

* رِبَاحاً إذا ما المرءُ أصْبح ثاقِلاَ *

وانظر ديوان لبيد ص ٢٤٦.

(٢) حُسْبان. وحِسْبان، بضم الحاء وكسرها.

(٣) في أ: «فإن كانت من لون نحو حسب».

(٤) الأحسب: بعير فيه بياض وحمرة. ورجل في شعر رأسه شقرة.

(٥) قائله مجهول. وعجزه:

* يَسُومُك ما لا يُسْتَطَاع من الوَجْدِ *

من شواهد: الأشموني ٢: ٢٠. وفي ب: «يغصص» بالياء والصاد.

(٦) للنمر بن تولب.

شواهد: ابن عقيل ١: ١٤٩، والأشموني ٢: ٢٠.

(٧) ط فقط: «أو خالاً» بوضع أو مكان: الواو. (٨) أ فقط: «وخيولة».

(٩) ط: «لايخيف» مكان: «لا يتحقق»، تحريف.

قريباً[١] » أي نعلمه . فإن كانت بمعنى : أبصر ، أو ضرب الرئة[٢] تعدّت لواحد . قال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيّان : وذهب غيرهما : إلى أن التي بمعنى : اعتقد تتعدّى إلى اثنين . ويدلّ له قوله :

٥٨٦ – رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْل رَأْيِهِ
خَوَارِجَ تَرّاكين قَصْدَ الْمَخَارِج[٣]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة . وهي المرادة حيث قيل : أفعال القلوب .

النوع الرابع : ما دلّ على تحويل . وهي ثمانية أفعال : صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال :

٥٨٧ – . فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ[٤] .

وجعل : بمعنى صيّر : نحو : « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً[٥] ». ووهَب : حكى ابن الأعرابيّ : وهبني الله فِداءَك : أي صيّرني . ولا يستعمل بمعنى صيّر إلاّ الماضي فقط . وردّ نحو : « لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُم كُفّاراً[٦] » . وترك كقوله :

---

(١) المعارج ٦ ، ٧ . وفي ب : بزيادة : « ونراه قريباً » بعد الآية من غير فصل .
وفي ب أيضاً بعد : « يظنون » : ونراه ، ونراه قريباً » بتكرير : « نراه » ، تحريف .

(٢) في التصريح ١ : ٢٥٠ : « تأتي رأى بمعنى : ضربت نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته » .
وفي أ ، ب : « ريّة » بالياء .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ١٣٣ .

(٤) قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة . وقبلـــه :
. ولعبت طيرٌ بهم أبابيلْ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٤ والخزانة ٤ : ٢٧٠ ، والأشموني ٢ : ٢٥

(٥) الفرقان ٢٣ . وفي أ : « وجعلناه » بالواو ، تحريف .

(٦) البقرة ١٠٩ ، وفي ب . ط : « لم » مكان : « لو » ، تحريف .

٨٨٥ ـ * وَرَبَّيْتُهُ حتى إذَا ما تَرَكْتُهُ
أَخا الْقَوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[١]*

وتخذ، واتّخذ كقوله تعالى[٢]: «لَتَخَذْتَ عَلَيْه أَجْراً[٣]»، وفي قراءة: «لَتَخِذْتَ[٤]»، «واتّخَذَ الله إبراهيم خَلِيلاً[٥]».

وأنكر بعضهم تَعَدّى ترك، وَتَخِذ، واتَّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار[٦]: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قِياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النُّحاة يقال له: ابن أفلح[٧]، لكن في شرح[٨] الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد ابن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب[٩]. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم[١٠] سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

---

(١) لفرعان بن الأعرف.
من شواهد: ابن عقيل ١: ١٥٠، والأشموني ٢: ٢٥.
(٢) أ: «لقوله»، وإسقاط كلمة: «تعالى».
(٣) الكهف: ٧٧.
(٤) بكسر الخاء مخففة، وهو من: تَخِذَ يَتْخَذُ: إذا عمل شيئاً، ويقرأ أيضاً بالتشديد، وفتح الخاء وفيه وجهان.
أحدهما: هو افتعل من: تخذه، والثاني: أنه من: الأخذ.
وأصله: ايتخذ، فأبدلت الياء تاء، وأدغمت وأصل الياء: الهمزة. انظر إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٠٧.
وفي أ، ط: «لا تخذت»، وفي ب: «لا اتخذت»، وفيها تحريف.
وقد اخترت رسم المصحف: «لتخذت» لاحتماله القراءتين المشار إليهما.
(٥) النساء: ١٢٥.
(٦) ب، ط: «يصار كان»، تحريف. وانظر المتن والشرح.
(٧) في البحر ٣ /٣٦٥: زيد بن أفلح، وهو قارىء.
(٨) ط: «شيوخ» مكان: «شرح»، تحريف، وشرح الأعلم هو الشرح المعروف لكتاب سيبويه.
(٩) في أ: أبي عمرو بن الجبال، تحريف.
(١٠) من قوله: «في اللازم» إلى قوله: «النقل فيه بالهمز قياساً» سقط من أ.

وألحق العرب برأي العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما [١] بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاً منهما إدراك بالباطن كقوله [٢]:

٥٨٩ ـ أراهم رُفْقَتِي حتّى إذا مَـــا تَولّى اللّيلُ، وانْخَزَلَ انْخِزَالا [٣]

وفي التنزيل: «إنّي أرَاني أعْصِر خَمْراً [٤]»، فأعمل مضارع رأي الحُلْميّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، وذلك خاص بـ «عَلِمَ» ذات المفعولين، وما جرى مجراها [٥].

وألحق الأخفش بعلم: «سمع» المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوْت نحو: سمعت زيداً يتكلّم، بخلاف المعلّقة [٦] بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك.

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون.

والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا: لا تتعدّى: «سمعت» إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عَيْناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة.

واحتج ابن السّيد لقولهم: بأنها من أفْعال الحواسّ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى، أومن باب ظنّ، ويبطل

---

(١) ب: «ونصبوها»، تحريف.

(٢) أ: «فقولهم» مكان: «كقوله». تحريف.

(٣) لعمرو بن أحمد الباهلي. انظر الدرر ١: ١٣٤.
وفي أ: «تعرى» مكان: «تولى». تحريف.

(٤) يوسف ٣٦.

(٥) ب: «جرا بجرها»، تحريف.

(٦) أ فقط «المتعلّقة».

الأول : كون الثاني فعلاً [١] ، والفعل لا يكون في موضع الثاني[٢] من باب أعطى ، ويبطل الثاني : أنها لا يجوز إلغاؤها ، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء .

وألحق قوم بصير : « ضرب » مع [٣] المثل نحو : « ضرب اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً [٤] ». « أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضةً [٥] » . « واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ [٦] »

فقالوا : هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين . قال ابن مالك : والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى « ضُرِبَ مَثَلٌ [١٥١] فَاسْتَمِعُوا لَهُ [٧] » . فبنيت للمفعول ، واكتفت بالمرفوع . ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب .

قال أبو حيّان : وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول ، لدلالة الكلام عليه ، أي ما يذكر .

وذهب ابن أبي [٨] الربيع : إلى أن « ضرب » بمعنى : صيّر متعدٍّ [٩] لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره ، نحو : ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً : ومال إليه أبو حيّان .

وألحق هشام بأفعال هذا الباب : عرف ، وأبصر .

وألحق بها ابن دُرُستويه : « أصاب » ، و« صادف » ، و « غادر » .

وألحق بها بعضهم : « خلق » بمعنى : جعل كقوله : «وخُلِقَ الإنْسانُ ضَعِيفاً [١٠]». والجمهور أنكروا ذلك . وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً .

وزعم جماعة من المتأخرين ، منهم خطّاب المارديّ[١١] : أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي [١٢] إلى واحد معنى صيّر . ويُجْعَل من هذا الباب ، فأجاز : حفرت وسط الدّار بئراً ، ولا يكون « بئراً » تمييزاً ، لأنه لا يحسن فيه مِنْ . وكذا « بنيت الدّار

---

(١) لأن سمع معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوت كما سبق .
(٢) كلمة : « الثاني » سقطت من أ . (٣) أ . ط : « على » مكان : « مع ».
(٤) النحل ٧٥ ، وفي ط : « وضرب » بالواو ، تحريف .
(٥) البقرة ٢٦ . (٦) يس ١٣ . (٧) الحجّ ٧٣ .
(٨) كلمة : « أبي » سقطت من ب . (٩) أ ، ب : « يتعدّى » . (١٠) النساء ٢٨ .
(١١) أ : « المارزي » بالزاي ، تحريف . وقد سبقت ترجمته ١ : ١٤١ .
(١٢) كلمة : « المتعدى » سقطت من أ .

مسجداً » ، و « قطعت الثوب قميصاً » ، والجلد نعلاً » ، وصنعت الثوب عِماماً [١] لأن المعنى فيها : « صيّرت » . قال أبو حيّان : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذكر [٢] السكّاكيّ في « المفتاح » فيما يتعدى إلى اثنين : « توهمت » . و« تيقنت » و« شعرت » ، وو« دريت » ، و« تبيّنت[٣] » . و« أصبت» .و« اعتقدت »، و« تمنيت »، و« وددت [٤] » ، وهب بمعنى : احسب [٥] .نقله عنه في الارتشاف . ثم قال : ويحتاج في نقل [٦] هذه من هذا الباب إلى صحّة نقل عن العرب .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : مدخولها ككان ، أو ذو استفهام . وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي [٧] ابتداء . وتنصبهما مفعولين . وقيل : الثاني شبه حال [٨] .

(ش) : ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو : أيّهم أفضل ؟ وغلام من عندك ؟ فإنه لا تدخل عليه كان ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يؤخر ، وتدخل عليه : ظننت، ويتقدّم عليها، نحو : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عندك .

---

(١) في أ : « وصنعت الثوب عمّا » . وفي ط : وصنعت الثوب خماسيا. في ب : وصبغت الثوب غَماماً . والعبارات الثلاث محرفة ، ولعل الصواب : وصنعت الثوب عِماماً ، أي صيرته .

(٢) في أ : « وزعم » مكان : « وذكر » . ومن قوله : « في المفتاح » إلى آخر النص سقط من أ .

(٣) كلمة : « وتبيّنت » سقطت من ب .

(٤) ط : « ورديت » ، تحريف . وانظر المتن. وفي ب : « وودرت » تحريف .

(٥) ط : « حسب » تحريف . وانظر المتن .

(٦) ط : « في جعل هذا » بوضع « جعل » مكان : « نقل » .

(٧) أ ، ب : « جزي » مكان : « جزأي » . تحريف .

(٨) ب فقط : « خال » بالخاء ، تحريف ، وانظر الشرح .

وإذا [١] دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبتهما مفعولين . وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الاسمين . هذا مذهب الجمهور .

وزعم الفراء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين : أحدهما مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيداً ضاحكاً .

واستدل بوقوع الجمل [٢] ، والظروف ، والمجرورات موقع [٣] المنصوب الثاني [٤] هنا ، كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه بالمفعول به . قال أبو حيّان [٥] : ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ [٦] بدونه ، وليس ذلك [٧] شأن الحال ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبّه [٨] بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه . وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه [٩] ليس بمفعول حقيقيّ ، بل مُشَبّه به عندهم .

واستدلّ البصريون [١٠] بوقوعه [١١] معرفة [١٢] ، ومضمراً ، واسماً جامداً كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً ، ولا يقدح وقوع الجملة [١٣] والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو : قال : زيد عمرو منطلق ، ومررت بزيد .

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع [١٤] مفعولها ابتداء . قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم

---

(١) أ : «فإذا» بالفاء .
(٢) ط فقط : «الجملة» .
(٣) ط فقط : «موضع» بالضاد .
(٤) «الثاني» سقطت من أ .
(٥) «قال أبو حيّان» سقطت من ب ، ط .
(٦) ط فقط : «لا يقوم» .
(٧) «ذلك» سقطت من أ .
(٨) أ فقط: «يشبه» بالياء .
(٩) «إنه» سقطت من أ .
(١٠) ب : «واستدل البصريين» ، تحريف .
(١١) أ : «بوقوعها» .
(١٢) «معرفة» سقطت من أ .
(١٣) أ ، ب : «الحمل» بالحاء ، تحريف .
(١٤) أ : «في» مكان : «مع» .

رأوا [١] أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر ، فيَكُونَ من مفعوليها مبتدأ وخبر [٢] ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمراً ، ولا [٣] يجوز أن تقول : زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه ، لا شِبْه عمرو .

قال أبو حيّان : والصحيح قول النّحويين ، وليس دليلهم ما توهمّه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال .

[مسائل] :

(ص) : وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها ، وتقديمهما كمجرّدين . وثانيهما [٤] كخبر كان .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : تسدّ عن المفعولين في هذا الباب : أنّ المشددة ، ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيداً قائم . « أعلم أنّ الله على كل شَيْءٍ قَدِير [٥] » . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول ، ولجريَان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة [١٥٢] ثم لا حذف فيه عند سيبويه .

وذهب الأخفش والمبرّد : إلى أن الخبر محذوف . والتقدير : أظن أنّ [٦] زيداً قائم ،

---

(١) ط : « أرادوا » ، تحريف .

(٢) أ : « فيكون بين مفعوليها ابتداء » مكان : « فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » ، تحريف. وفي ب : « فيكون بين مفعوليها ابتداء وخبر » ، تحريف . وفي ط : « من مفعولها » ، تحريف .

(٣) من قوله : « ولا يجوز » إلى قوله : « ظننت زيداً عمراً نفسه » سقط من أ ، ثم أعاد الساقط بعد قوله « لا شبه عمرو » .

(٤) أ : « وعانهما » مكان : « وثانيهما » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٥٩ . (٦) « أنّ » سقطت من ط .

ثابت ، أو مستقر. وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو: «أَحَسِب النّاس أنْ يُتْرَكُوا[١]» لتضمّن مُسْنَد ومُسْنَد إليه مصرّح بهما في الصّلة .

الثانية : حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا [٢] قبل دخول هذه الأفعال . فالأصل تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني ، ويجوز عكسه .

وقد يجب الأصل في نحو : ظننت زيداً صديقك . وقد يجب خلافه في نحو : ما ظننت زيداً إلا بخيلاً [٣] . وأسباب الوجوب في الشّقين [٤] معروفة في [٥] باب الابتداء .

الثالثة : للمفعول الثاني هنا من الأقسام ، والأحوال ، ما لخبر كان [٦] وذلك معروف ممّا هناك .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص) : ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما [٧] دونه وِفاقاً . ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه ، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي [٨] وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن ، لا العلم . وإدريس سماعاً في ظن ، وخال ، وحسب . فإن وقع محلهما ظرف ، أو ضمير ، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه .

(ش) : الحذف لدليل يسمى : اختصاراً ، ولغير دليل يسمّى [٩] : اقتصاراً ، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً [١٠] كقوله :

---

(١) العنكبوت ٢ . (٢) ط فقط : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والأسلوب يقتضي أن تكون العبارة : « ما ظننت بخيلاً إلا زيداً » كما يقول ابن مالك .

• وخبر المحصور قدّم أبدا كما لنا إلاتباع أحمدا •

(٤) أ : « البيتين » مكان : « الشقين » ، تحريف . وفي ب : « من الشعر معرفة » ، تحريف .

(٥) ط : « من » مكان : « في » .

(٦) في ط جاءت العبارة على النحو التالي : « المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان » ، تحريف ظاهر

(٧) « لا أحدهما » سقطت من ط . وفي ط : « بدليل » بالباء . (٨) « والجرمي » سقطت من أ .

(٩) « يسمى » سقطت من ب . (١٠) « وفاقاً » سقطت من أ ، ب .

٥٩٠ ـ بأيّ كتابٍ أم بأيّة سُنّـــــةٍ تَرى حبّهم عاراً عليّ . وتَحْسِبُ[1]

أي : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن[2] ، أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينةففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقاً. وعليه الأخفش، والجَرْمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين [3] كابن طاهروابن خَرُوف [4] ، والشَّلَوْبين لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ مّا ، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك : « النار حارّة » .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السَّراج ، والسِّيرافي .. وصحّحه ابنُ عُصفُور لوروده . قال سبحانه [5] وتعالى : « أعِنْدَه عِلْمُ الغَيْبِ فَهُو يَرَى [6] » ، أي يعلم . وقال [7] : « وَظَنَنْتُم ظَنَ السَّوء »[8] . وحكى سيبويه : « من يَسْمَعْ يَخَلْ [9] » ، أي يقع منه خِيْلة . وما ذُكِر من عدم الفائدة ممنوع ، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .

الثالث : الجواز في ظنّ ، وما في معناها ، دون عِلمَ وما في معناها. وعليه الأعلم. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول [10] دون الثاني ، والإنسان[11] قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت: أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه [12] أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِدْ قوله : « علمت » شيئاً .

---

(١) للكميت .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩١ ، وابن عقيل ١ : ١٥٤ والأشموني ٢ : ٣٥ .
(٢) أ : بعد « أظن » زيادة كلمة : « وفاقاً » .
(٣) أ ، ب : « والجمهور » مكان : « وللمحققين » .
(٤) ب : « ابن حروف » بالحاء المهملة ، تحريف .
(٥) كلمة : « سبحانه » سقطت من أ ، ط . (٦) النّجم : ٣٥ .
(٧) بعد كلمة : « قال » زيادة كلمة : « وفاقاً » في ب . (٨) الفتح : ١٢ .
(٩) هذا مثل . والمعنى : « من يسمع خيراً يحدث له ظنّ » .
ومن قال : معناه : « يخل مسموعه صادقاً » فقد جعله من الحذف الاقتصاريّ .
انظر : التصريح ١ : ٢٥٩ .
(١٠) العبارة في أ : « ويستدل لحصول في الأول » ، تحريف .
(١١) في أ : « إن الإنسان » بزيادة : « إن » ، (١٢) « لعلمه » باللام .

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً . وعليه أبو العُلا [١] إدريس، فلا يتعدّى الحذف في: ظننت ، وخلت ، وحسبت لوروده فيها .

وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما . وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور . ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون [٢] كالاقتصار ، وقياساً على باب كان .

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل [٣] . وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه ، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا . وقد ورد السماع هنا بالحذف قال :

٥٩١ – ولقد نزلْتِ فلا تَظُنّي غَيْرَه مِنِّي بمنزلة المُحبِّ المُكْرَمِ [٤]

أي واقعاً ، أو حقّاً .

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار [٥] كُلٍّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر . وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس ، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما [٦] إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد .

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو : ظننت عندك ، أو مجرور نحو : ظننت لك . أو ضمير نحو : ظننته أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف ، لِمَا تقرّر من أن [٧] حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع .

---

(١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي . أبو العُلا بضمّ العين مات ٦٤٧ .

(٢) ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن مُلكون الحضرميّ أبو إسحاق . مات ٥٨٤ .
وفي حاشية الصبان ٢ : ٣٥ : ضبطه بعضهم بضم الميم .

(٣) أ : « كالفعل »، تحريف .

(٤) من معلقة عنترة المشهورة .

(٥) أ فقط : « لاستناد » موضع : « لافتقار » .

(٦) ط : « منها » ، تحريف .

(٧) « أن » سقطت من أ .

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ، وتلك[١] العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار [١٥٤] عليه. ويكون الضمير [٢] حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص): وخصّ متصرّف [٣] القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسَطاً. والأكثر يخيّر.[٤] وهو أولى آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى [٥] الأصحّ يجوز: ظننت يقوم [٦] زيداً ونعم الرجل زيداً. وآكلا زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَيْ[٧] إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء[٨] ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء [٩] ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم [١٠] ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْماً.

(ش): يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا [١١]: هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظا أو مَحَلاً [١٢].

---

(١) ب: «ويلك» بالياء، تحريف.
(٢) ط فقط: «الآخر» مكان: «الضمير».
(٣) أ: «مصرف».
(٤) ط: «بخبر» بالباء، تحريف.
(٥) أ: «فعل» مكان: «فعلى»، تحريف.
(٦) ب: «تقوم» بالتاء، تحريف.
(٧) ط: «بعد معمول»، تحريف.
(٨) ط: «إلعاء» بالعين المهملة. تحريف.
(٩) أ: «ومضاف الياء».
(١٠) أ: «يقوم» بالواو، تحريف.
وقد سقطت من ط كلمة: «يقوم» ومكانها بياض، وبعد البياض: «تعمل» بالتاء وإسقاط الواو
(١١) ب: «ما بمنا» مكان: «ماعدا»، تحريف.
(١٢) أ، ب: «لفظاً ومحلاً» بالواو العاطفة.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت . أو توسّط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ، لضعفه [١] حينئذ بتقدم المعمول عليه [٢] كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور : أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال .

وذهب الأخفش : إلى أنه على سبيل اللزوم . واختاره [٣] ابن أبي الربيع .

فإن بدأت التحبر [٤] بالشك أعملت على كل حال . وإن بدأت وأنت تريد اليقين ، ثم أدركك الشكّ رفعت بكل حال .

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أولى من إعماله [٥] . وفي [٦] المتوسط خلاف : قيل [٧] : إعماله أولى [٨] ، لأن الفعل أقوى من الابتداء ، إذ [٩] هو عامل لفظي . وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه ، فضعف لذلك . فقاومه الابتداء بالتقديم .

ومن شواهد إلغاء المتأخر [١٠] قوله :

٥٩٢ — ٭ هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ وإنّما [١١] ٭

والمتوسّط قوله :

---

(١) ط فقط : « لضعفها » ، وفي أ : « لضعة » بإسقاط الفاء . تحريف .

(٢) كلمة : « عليه » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « واختاره عليه » بزيادة : « عليه » .

(٤) ب : « لتخيير » بياءين . تحريف .

(٥) العبارة في أ : « فالفاء الأول أولى من إعماله » ، تحريف .
وفي ط : « فإلعاء المتأخّر » .

(٦) أ : « دون » مكان : « في » .

(٧) « قيل » سقطت من أ .

(٨) كلمة : « أولى » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « إذ » سقطت من ط . وبعدها « وهو » بالواو

(١٠) في ب : « ومن شواهدها الإلغاء المتأخّر » . تحريف .

(١١) لأبي أسيده . وعجزه :

٭ يَسُودَانِنَا إن أيْسَرَتْ غَنَماهُمَا ٭

وفي ب : « سيدنان » مكان : « سيدانا » ، تحريف .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٦ ، وانظر هامش الحيوان ٦ : ٦٥ .

٥٩٣ – • وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والفَشَلُ [١] •

أمّا إذا تصدّر الفعل ، فلا يجوز فيه [٢] الإلغاء عند البصريين . وجوّزه الكوفيون والأخفش . وأجازه ابن الطّراوة ، إلاّ أن الاعمال عنده أحسن . واستدلوا بقوله :

٥٩٤ – * أنّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأدَبُ [٣] *

وقوله :

٥٩٥ – • وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ [٤] •

وقوله :

٥٩٦ – • وإخَال إنّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبِعُ [٥] •

بالكسر .

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف [٦] المذكور مسائل :

---

(١) للعين المنقري يهجو العجاج كما في الدرر ١ : ١٣٥ ، وصدره :

• أبا الأراجيز يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي •

ونسبه في اللسان : (خيل) إلى جرير : وروايته : « الخور » مكان : « الفشل » .

(٢) كلمة : « فيه » سقطت من أ ، ط .

(٣) نسب إلى بعض الفزاريين . وصدره :

• كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَار مِنْ خُلُقِي •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ : ١٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٩ .

(٤) لكعب بن زهير . وصدره :

• أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مودّتُها •

وفي ب : « وما أخاك » مكان : « وما إخال » ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩ .

(٥) لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره :

• فَلَبِثْتُ بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ •

ديوان الهذليين ٢ ، وروايته : « ففبرت » مكان : « فلبثت » .

وانظر المغني ١ : ١٩١ . وقد سقطت كلمة : « وإخال » من ب .

(٦) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

[مسائل] :

أحدها : نحو[١] : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً [٢] ، فعند الكوفيين والأخفش ، لا يجوز نصب زيد ، وعند البصريين يجوز ، لأن النية بالفعل التأخير .

الثانية : أظن نعم الرجل زيداً . يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين .

الثالثة : أظن آكلاً زيداً طعامك . يجوز على قول البصريين دون الكوفيين ، فإن تقدم الفعل على المفعولين ، ولكنه [٣] تقدَّمه معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ .

وقد يقع الملغي بين معمولَيْ إنَّ كقوله :

٥٩٧ — • إنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ [٤] •

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله :

٥٩٨ — • ولكن دَعاك الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَّمْرُ [٥] •

وبين سوف ومصحوبها كقوله :

٥٩٩ — • وما أَدْرِي وسَوْفَ إخالُ أَدْرِي [٦] •

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو : قام [٧] أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فالإلغاء جائز عند البصريين ، واجب عند الكوفيين . ويؤيد البصريين قوله [٨] :

٦٠٠ — • شجاكَ أظن رَبْعَ الظاعنينا [٩] •

---

(١) كلمة : « نحو » سقطت من أ . (٢) ط : « وظننت قام زيد » يرفع « زيد » .

(٣) ب فقط : « ولكن » . (٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٥) قائله مجهول ، وصدره كما في الدرر ١ : ١٣٦ .

• فما جَنَّةُ الفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي •

(٦) لزهير . وعجزه :

• أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ •

الديوان ٢ : والمغني ١ : ٤٠ ، ١٢٣ ، ٢ : ٥٣ .

(٧) في ط : « قائم » مكان : « قام » . (٨) كلمة : « قوله » سقطت من أ .

(٩) قائله مجهول . وعجزه :

• فلم تَعْبَأْ بعَذْلِ العَاذِلِينَا •

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٨ .

روي برفع « ربع » ونصبه :

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء ، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، وليسا هنا كذلك ، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل [١] على المبتدأ .

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو : زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع [٢] بين العوض والمعوّض عنه [٣] ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض [٤] .

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو : زيد [٥] ظننت ظَنّي قائمٌ ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو : زيد ظننته [٦] منطلق .

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصّريح ، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن [٧] المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره .

ومثاله توكيده باسم إشارة [٨] نحو : زيد ظننت ذاك منطلق .

قال أبو حيّان : واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا ، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء ؟ وجه الأول : أن الضمير يُتَوَهّم [٩] [١٥٤] منه رجوعه إلى زيد .

ووجه الثاني : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهو أشبه بلفظ المصدر .

وتؤكد الجملة بمصدر [١٠] الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنّك ،

---

(١) أ : « والفعل » ، ب : « لفعل » ، ط : « الخبر الفعلي » . وقد اخترت عبارة أ لوضوحها .

(٢) أ ، ب : « لايجمع » مكان : « كالجمع » ، تحريف .

(٣) « بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من ط .

(٤) « ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من أ . ب .

(٥) كلمة : « زيد » سقطت من ط .

(٦) أ : « ظننتك » .

(٧) ط : « فلان » تحريف .

(٨) أ : « الإشارة » بالتعريف .

(٩) في ب : « وجه الضمير أن الأول » ، تحريف .

(١٠) أ : « المصدر » بالتعريف .

أي [١] : ظنك زيد منطلق [٢] ، ناب : « ظنك » مناب : « ظننت »، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل [٣] ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدّم حقّاً من قولك : زيد قائم [٤] حقّاً ، لأن شأن المؤكد التأخير .

وجوّز قوم منهم الأخفش : تقديمه . فعلى الأول : لا يجوز إعْمَا لُهُ وفاقاً ، لأنه لو عمل لاستحق [٥] التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه ، مؤكّداً . واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال .

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل . ومنهم من أجاز فيقال : ظنك زيداً قائماً .

وفي التقديم قول ثالث : أنه يجوز مع « متى » نحو : متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على : متى تظن زيداً ذاهباً ؟ [٦]. قال أبو حيان : من أجاز [٧] الإعمال في : ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز [٨] ، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك [٩] .

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ، ومنعه في : ظنك زيداً قائماً، أين عصفور.

فإن جعلت : « متى » خبر الظن رفع ، وعمل وجوباً نحو : متى ظنّك زيداً قائماً ؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ، ولا بدل من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل .

[التّعليق]

(ص) : وخص أيضاً بالتّعليق . وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف

---

(١) في ط : « أي » مكان : « أو » .

(٢) أ ، ب : « أو زيد ظنك منطلق » تحريف ، لأن الظن ليس مؤكداً للجملة في هذه الحالة. والمختار عبارة ط .

(٣) ب : « للحمل » بالحاء، تحريف . (٤) « زيد قائم » سقطت من أ .

(٥) ب : « لااستحق » بزيادة ألف ، تحريف .

(٦) في ط : « حتى ظنك زيد ذاهب » ، بالرفع ، تحريف . (٧) « من أجاز » سقطت من أ .

(٨) أ : « كان عندها لا يجوز » . (٩) أ ، ط : « لذلك » مكان : « كذلك » .

له ، أو تالٍ [١] « ما » ، أو « إن » النافية ، او لام ابتداء . قال ابن مالك : أو قسَم ، أو « لو » ، وابن السراج أو « لا » ، وأبو عليّ [٢] : أو « لعلّ » . وأنكر ثعلب [٣] تعليق الظنّ ، وقيل : القسم مقدر فيها معلّق [٤] . وقيل في إن ، ولا . وقيل : هو وجوابه المعمول. وقيل : يجوز العمل مع « ما » . واختلف هل يختص بالتميميّة ؟ .

(ش) : يختص أيضا المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق ، وهو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير لمانع ، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب ، لأن محلها نصب .

والمانع [٥] كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيّهم قام . « لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى [٦] » . أو [٧] مضافاً إليه نحو : علمت أبو مَنْ زيد ؟ أو مدخولاً [٨] له نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ « ما » النافية نحو : « وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيص [٩] » . « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَءِ يَنْطِقُون [١٠] » . أو لإنْ النافية نحو : « وتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً [١١] » . او للام الابتداء نحو : « ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ [١٢] » .

ووجه المنع في الجميع أنْ [١٣] لها الصدر ، فلايعمل ما قبلها فيما بعدها .

وعدّ ابن مالك من المعلّقات [١٤] لام القسم كقوله :

٦٠١ — * ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتينّ منيّتي [١٥] *

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا ، بل صرح ابن الدّهّان في « الغرّة » :

---

(١) أ ، ب : « أو تالي ما » .
(٢) أ ، ب : « الفارسي » .
(٣) أ : « لقلب » باللام والقاف ، تحريف .
(٤) أ : « يعلق » بالياء .
(٥) أ : « والمدافع » ، تحريف .
(٦) الكهف ١٢ .
(٧) أ : « أم » مكان : « أو » .
(٨) أ : « ومدخولاً » بالواو .
(٩) فصّلت ٤٨ .
(١٠) الأنبياء ٦٥ .
(١١) الإسراء ٥٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ .
(١٣) أ : « أن » بإسقاط اللام .
(١٤) ط فقط : « المتعلّقات » .
(١٥) من معلقة لبيد . وعجزه :
* إن المنايا لاتطيش سهامها *
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٥٦ ، الخزانة ٤ : ١٣ ، الأشموني ٢ : ٣٠ .

بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً : « لو » كقوله :

٦٠٢ – وقد عَلِم الأقْوامُ لوأنّ حَاتِماً أراد ثَراءَ المالِ كَان لـه وَفْرُ [١]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية . وذكرها النّحاس[٢] نحو : أظن لايقوم زيد .

قال أبو حيان : ولم يذكرها أصحابنا .

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها : « لعلّ » نحو : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلّهُ يَزّكّى [٣] »، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلّ السّاعَةَ قَرِيبٌ [٤] » . ووافقه أبوحيان ، لأنه [٥] مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولايعمل فيه .

وذهب ثعلب والمبرّد ، وابن كَيْسان : إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق ، ورجّحه [٦] الشّلَوْبين ، ووجّهَهُ إدريس[٧] بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد . أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن ، لأنه نقيضه[٨] . وأمّا الاستفهام فتردّد ، والظّنّ أيضا تردّد ، فلا يدخل على مثله .

وذهب بعضهم : إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع [٩] جميع المعلّقات المذكورة ، وأنه هو المعلّق ، لاهي .

وقوم : إلى أنه مقدر في « إن » و« لا » . وقوم: إلى أن [١٠] القسم المضمر وجوابه في موضع [١١] معمول الفعل .

---

(١) لحاتم الطّائي من رائيته المشهورة :
من شواهد : شذور الذهب ٣٦٦ ، والأشموني ٢ : ٣١ . وفي ط : « راد » تحريف .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس .
من مصنفاته : معاني القرآن – إعراب القرآن ، وقد تناولتهما بالدراسة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ص ٢٦٠ ، ٢٧٨ . هذا وتوفي النحاس ٣٣٨ .

(٣) عبس ٣ . (٤) الشورى ١٧ . (٥) كلمة : « لأنه » سقطت من ب .

(٦) أ : « وجهه » مكان : « ورجّحه » . وفي ط : « ورحجه » بتقديم الحاء تحريف

(٧) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ . (٨) ب ، ط : « يقتضيه » بالياء والقاف والتاء ، تحريف .

(٩) ط فقط : « من » مكان : « مع » ، تحريف .

(١٠) كلمة : « أن » سقطت من أ . (١١) أ : « مواضع » ، تحريف .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز الإعمال مع « ما » نحو : علمت زيداً ما أبوه قائم [١] . ثم قيل : هذا خاصّ بالتّميميّة، لأنّ الحجازيّة كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل . فلا يقال : علمت ليس زيداً قائماً . وقيل : عام فيهما [٢] لأنها ليست بفعل .

[مسائل] :

(ص) : وألحق مع استفهام: أبصر ، وتفكّر ، وسأل . قال قوم: ونظر ، وابن مالك : ونسي وما قاربها ، لا غيرها خلافاً ليونس . ونَصْبُ : علمت زيداً أبو من هو ؟ أرجح . وأوجبه ابن كيسان . ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى : أخبرني [١٥٥] ، ولذي استفهام معها ما له دونها . ثم المعلّق إن تعدّى [٣] لاثنين ، فالجملة مسدّهما [٤] . والثاني إن ذكر الأول ، أو بحرف ، فنصب بإسقاطه ، أو لواحد ، فهي هو . فإن ذكر فبدل كُلّ . وقيل : اشتمال . وقيل : حال . وقيل : ثانٍ على تضمينه .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : ألحق بالأفعال المذكورة[٥] في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة : « أبصر » نحو : « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُون بأيّكُم المفْتُون [٦] » . و « تفكّر » ، كقوله :

٦٠٣ — . تفكر آلِيَّاهُ يَعْنُون أم قِرْدَا [٧] .

و « سأل » نحو : « يَسْأَلون أيّانَ يَوْمُ الدِّين [٨] » .

وزاد ابن خروف : « نظر » . ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو : « أفَلا

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي هامش أ كتب الناسخ : « لعله : علمت ما زيداً أبوه قائم » .

(٢) « فيهما » سقطت من ط .

(٣) أ : « إلى اثنين » بوضع « إلى » موضع : لام الجر .

(٤) أ : « مسدّها » ، تحريف .

(٥) ط : « المذكورة » بالدال المهملة . تحريف .

(٦) القلم ٥ ، ٦ .

(٧) قائله مجهول . وصدره :

. وحُزُقٌ إذَا ما القَوْمُ أبْدوا فُكَاهَةً .

انظر الدرر ١ : ١٣٧ .

(٨) الذاريات ١٢ .

يَنْظُرون إلى الإبل كَيْفَ خُلِقَتْ [١] » . قال ابن الزّبير [٢] : ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين [٣] .

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ — * ومَنْ أَنْتُمُ إنّا نَسِينا مَن انْتُـم [٤]

ونازعه أبو حيان : بأن « مَنْ » في البيت [٥] يحتمل المَوْصولِيّة وحذف العائد، أي : من هم أنتم ؟

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو : أما ترى أي برق هنا ؟ على أنّ رأى بصرية. « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ [٦] » ، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. « لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً [٧] » .

ونازعه أبو حيّان: بأن (رأى) في [٨] الأول علمية، (وأيكم) في [٩] الأخير موصولة، حذف صدر صلتها ، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه ، « ثُمّ لَنَنْزِعَنّ من كُلِّ شيعة أيّهم أشَدّ [١٠] » . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو ؟ جاز نصبه بالاتّفاق ، لأن العامل مسلّط عليه ، ولا مانع من [١١] العمل .

---

(١) الغاشية ١٧ .

(٢) لعله : علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي ، أبو الحسن المعروف بابن الكوفي. من أجلّ أصحاب ثعلب مات ٣٤٨ .

(٣) ط : « المذكورين » بالدال المهملة . تحريف .

(٤) لزياد الأعجم . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٣٧ .

* وَرِيحُكُمْ من أيّ ريح الأعَاصِرِ *

(٥) ب : « بأن البيت » بإسقاط : « من » . أ : « بأن النعت في البيت » يوضع النعت موضع « من » .
ط : « بأن ما » في البيت . كله تحريف . وصوابه ما ذكرت .

(٦) يونس ٥٣ . وفي ب : « ويستغنونه أحق » . تحريف . (٧) الملك ٢ .

(٨) ط : « من » مكان : « في » . (٩) ط : « من » مكان « في » .

(١٠) مريم ٦٩ . (١١) ط : « في » مكان : « من » .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم [١] عنه ، إذ المعنى : علمت أبو من زيد ؟ وهو نظير قولك : إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك ، ألا ترى أنّ « أحداً » إنما يقع بعد نفي ، لكنه [٢] لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه [٣] ابن كيسان لظاهر [٤] مباشرة الفعل . ورُدّ بالسماع ، قال :

٦٠٥ – فوالله ماأدرى غَرِيمٌ لَوَيْتُـــه أيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ [٥]

الثالثة : يجب النصب بعد : « أرأيت [٦] » بمعنى : أخبِرني [٧] نحو : أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ولا يجوز التعليق فيرفع [٨] كما جاز في : علمت زيداً أبو من هو ؟ لأنها في معنى أخبِرْني . وأخبرني لا تعلّق . هذا مذهب سيبويه .

ونازعه كثيرون . وقالوا : كثيراً ما تعلّق : « أرأيت » . قال تعالى : « قـــل أرَأيْتَكُمْ إنْ أتاكُمْ عذابُ الله أوْ أتَتْكُمُ السّاعَةُ أغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ [٩] » . « أرَأيْتَ إنْ كذّب وتولّى . ألَمْ يَعْلَمْ بأنّ الله يَرى [١٠] » ، في آيات أُخَر . وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي أرأيتكم عَذَابَكُم ؟

وقال أبو حيّان : هي من باب التنازع ، فإن « أرأيت » ، وفعل الشرط تنازعا [١١] الاسم [١٢] بعده ، فأعمل الثاني ، وحذف [١٣] من الأول ، لأنه منصوب ، أي : أرأيتكموه [١٤] ، أي العذاب . ويضمر في : أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط « أرأيت » عليه .

الرابعة : للاسم [١٥] المستفهم به ، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعـــال المذكورة ، فلا تؤثر فيه « ظننت » وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب . فإن كان

---

(١) ب فقط : « يستفهم » بالياء .
(٢) أ ، ب : « لكن » بحذف الضمير .
(٣) ط فقط : « ومنع » .
(٤) كلمة : « لظاهر » سقطت من ط ، وفي أ : « وظاهر » .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٣٧ وفي أ : « أنيتك » مكان : « أيشتد » وفي ب : « أيستد » بالسين تحريف
(٦) في ط فقط : « رأيت » بإسقاط الهمزة من أوله .
(٧) ب فقط : « أخبر » .
(٨) أ ، ب : « فرفع » .
(٩) الأنعام ٤٠ .
(١٠) العلق ١٣ ، ١٤ .
(١١) ط : « تنارعا » بالراء . تحريف
(١٢) ط : « لاسم » باللام دون : الألف .
(١٣) أ ، ب : « وحذفا » بألف التثنية ، تحريف .
(١٤) أ ، ط : « أريتكموه » .
(١٥) ط : « الاسم » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك . وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً بقي كذلك . مثالها : علمت أيُّ النّاسِ صديقك ؟ وأيّهم ضَرَبْت ؟ وأيّ قام قمت ؟ ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيداً ؟

الخامسة : الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما [١] . فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في : علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ ؟ فهي [٢] في موضع المفعول الثاني .

وأمّا في غير هذا الباب ، فإن كان [٣] الفعل مما يتعدّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا [٤] صحيح أم لا؟ .

وجعل ابن مالك منه : « فَلْيَنْظُرْ أيّها أزْكَى طَعَاماً [٥] » ، أي : «إلى » .

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو : عرفت أيهم زيد ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فالجملة [٦] بدل منه ، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك . ثم قال ابن عصفور : هي [٧] بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف . والتقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر [٨] زيد أبو من هو ؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل [٩] منه في المعنى .

وقال ابن الصائغ [١٠] : هي [١١] بدل الاشتمال ، ولا حاجة إلى [١٥٦] تقدير .

وذهب المبرّد ، والأعلم ، وابن خروف وغيرهم : إلى أنّ الجملة في موضع

---

(١) ط : « مسدّها » بإسقاط ضمير التثنية ، تحريف .

(٢) أ : « كانت » مكان : « فهي » ، تحريف .

(٣) كلمة : « كان » سقطت من أ .

(٤) ب : « ان » مكان : « أهذا » ، تحريف .

(٥) الكهف ١٩ .

(٦) « فالجملة » سقطت من ب .

(٧) « هي » سقطت من أ .

(٨) أ : « أو أبو زيد » مكان : « أو أمر » ، تحريف .

(٩) أ : « لتكون الجملة بدل منه » وبرفع كلمة : « بدل » ، تحريف .

(١٠) ب فقط ابن الضائع وقد ترجم له ٢ : ٩٤ وابن الصائغ ترجم ١ : ٣٦ .

(١١) أ : « في » مكان : « هي » ، تحريف .

نصب [١] على الحال .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها في موضع المفعول الثـاني لعرفت على تضمّنه [٢] معنى : علمت . واختاره أبوحيّان .

[إعمال المتصرّف من الأفعال في ضميرين]

(ص) : وخصّ أيضاً ، ورأى بصريّة ، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين ، متّحدَيْ معنىً . والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم ، وفقد [٣] ، ووجد . ويمنع مطلقاً ، إن [٤] أضمر فاعل متّصلاً ، وفسّر بمفعول . ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز .

(ش) : يختص أيضاً المتصرف [٥] من الأفعال القلبية بجواز إعماله [٦] في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما [٧] : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظنتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً ، وزيد ظنته [٨] خارجاً . قال تعالى : « أنْ رآه استغنى [٩] » ، وقال الشاعر :

٦٠٦ — • وخلتني لي اسم [١٠] •

وقال :

٦٠٧ — • وكنت إخالني لا أجزع [١١] •

---

(١) كلمة : « نصب » سقطت من ب . (٢) أ ، ب : « تضمينه » .

(٣) في ط : بعد قوله : « عدم » : « وأيضاً المتصرّف من فقد » . بزيادة : « وأيضاً المتصرف من » .

(٤) ط : « فإن » بالفاء .

(٥) « أيضاً المتصرّف من » سقط من ط في هذا الموضع وزيد في غـير موضعه انظر رقم ٣ . وفي ط « تختص » بالتاء

(٦) ط فقط : « إعمالها » . (٧) كلمة : « أحدهما » سقطت من ط .

(٨) ب ، ط : « ظنّه » . (٩) العلق ٧ .

(١٠) قطعة من بيت للنمر بن تولب ، سبق ذكره رقم ٥٨٥ .

(١١) قطعة من بيت ، نسبه أبو حيّان إلى مويلك المرزوم وهو بتمامه .

فَحَمَلْتُهـا وحَفَرْتُ عنـك قَبْرهَا جزَعـاً ، وكنت إخالُنِي لا أجْـزَعُ

انظر الدرر ١ : ١٣٧ وفي ط : « الأجرع » تحريف .

وقال :

٦٠٨ – • قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأَغْنَى وَاحِدٍ [١] •

وقال :

٦٠٩ – • وحِنْتَ وما حَسِبْتُك أَنْ تَحِينَا [٢] •

وقال :

٦١٠ – • وخَالَهُ مُصابَا [٣] •

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسي عالمةً [٤] ؟ خلاف [٥] .

قال ابن كيسان : نعم . والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال . لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا زيد ضربته [٦] بالاتفاق .

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : « قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي [٧] » .

وقال المبرّد : لئلا [٨] يكون الفاعل مفعولاً .

وقال غيره : لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد . أحدهما [٩] : رفع . والآخر نصب . وهما لشيء واحد .

وقال الفرّاء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على

---

(١) لأبي محجن الثقفيّ . وعجزه :

• نزل المَدِينَة عَنْ زِرَاعةِ فُومِ •

انظر الدرر ١ : ١٣٨ . واللسان : (فوم)

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيه إِلَيْنَا •

المغني ١ : ١٥٦ . وفي أ : « وجيت » مكان : « وحنت » وأن تجيامكان : « وأن تحينا » كلاهما ، تحريف . وسبق ذكره رقم ٢١٢ .

(٣) قطعة من بيت لطرفة ، والبيت بتمامه كما في ديوانه ٧٩ :

وجَاشَتْ إِليه النَّفْسُ خَوْفاً وخالَه مُصَاباً ولو أَمْسى على غَيْرِ مَرْصَدِ

(٤) أ : « له » مكان : « عالمة » ، تحريف .

(٥) ب : « خلفاً » بالنصب ، تحريف .

(٦) ط فقط : « ضربه » مكان : « ضربته » .

(٧) القصص ١٦ .

(٨) ط : « لاشك » مكان : « لئلا » ، تحريف .

(٩) « أحدهما رفع ، والآخر نصب » سقطت العبارة من أ .

اسمه إلا [١] بالفصل[٢]. نَعَمْ ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصريّة، والحُلْميّة بكثرة، وعدم، وفقد، ووجد بقلة. كقول الشاعر:

٦١١ - • ولقد أراني للرِّماح دَريئةً [٣] •

وقوله تعالى: «إنّي أراني أعْصِرُ خَمْراً [٤]». وحكى الفرّاء: عدمتني، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.

أما قوله: قد[٥] بت أحرسني [٦] وحدي فشاذ، إذ لمْ يقل [٧]: أحرس[٨] نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلاّ إيّاك.

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل [٩] متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه: وضرب [١٠] نفسه. فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً [١١] إلا هو، وما ظن زيداً [١٢] قائماً إلاّ إياه [١٣]، وما ضرب زيداً إلاّ هو [١٤]، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه.

• • •

(١) ب: «لا» مكان: «إلاّ» تحريف.
(٢) في أ: جاءت العبارة على النحو التالي: «لم يرفع فعلق على اسمه إلاّ بالاتصال»، تحريف.
(٣) لقَطَرِيّ بن الفُجَاءة. وعجزه:
• مِنْ عَنْ يَمِيني مرّةً وأمَامي •
من شواهد: أوضح المسالك رقم ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٣٨ والخزانة ٤: ٢٥٨ وفي أ: «للرماح دومة»، تحريف.
(٤) يوسف ٣٦.
(٥) «قد بت» سقطت من أ، ب.
(٦) أ: «أحرمتني» مكان: «أحرسني» وفي ب: «أونسني»، كلاهما تحريف. صوابه في ط.
(٧) ب، ط: «ولم» أحرس نفسي، وفي أ: «إذ يقل» الخ تحريف، ولعل الصواب: «إذ لم يقل».
(٨) أ: «أحرمتني» وب: «أونسني»، كلاهما تحريف صوابه في ط.
(٩) أ: «إن أضمر الفعل لفاعل متصلاً»، تحريف.
(١٠) ط: «ضرب» بإسقاط واو العطف.
(١١) أ: «ما ظن زيدٌ» بالرفع، تحريف.
(١٢) أ: «زيد» بالرفع، تحريف.
(١٣) ب: «إلاّ هو».
(١٤) سقط هذا المثال من ب، وفي أ: «زيد» بالرفع.

[استعمالات القول]

(ص) : مسألة : يحكى بالقول ، وتصريفه الجمل ، وفي لفظ الملحونة [١] خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً . وقيل : نعت مصدر . ومراد [٢] لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متمّم جملة . وقد يضاف قول . وقائل إلى مَحْكِيّ . ويغني عنه . وحذفه كثير . ويزاد، ويعمل كظن [٣] مطلقاً ، لكن [٤] في لغة. وقيل : شرطها تضمن [٥] معناه . وبشرط الاستفهام فقط في لغـــة . وفي المشهور اتصاله ، أوفصله بظرف [٦] أو معمول . قال الأكثر : أو أَجْنَبِيّ . وكونه مضارعاً لمخاطب . قال ابن مالك : وحالاً. ومنع [٧] أبو حيان والسّهيليّ. وألاّ يعدّى باللام لمعمول [٨] . وجوّزه السّيرافي في ماض . والكوفية في أمر . فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية . ويجوز معها بل يجب في : أتقول : زيد منطلق ، لمن بلغت عنه .

(ش) : في القول وما تصرّف منه استعمالات [٩] :

أحدها : أن يحكى به الجمل نحو : « قال إنّي عبد الله [١٠] » . « يَقُولُونَ ربّنا آمَنّا » [١١] . « قُولُوا : آمَنّا [١٢] » . « وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أَئِذَا كُنّا تُرَاباً [١٣] الآية » . « والْقَائِلِينَ لإخْوَانِهِم هَلُمّ إلَيْنَا [١٤] ». مقول لديهم : لازكـا مال ذي بخل [١٥] .

---

(١) أ : « الملحوقة » بالقاف ، تحريف . (٢) ب : « ويراد » بالياء .
(٣) في ط : « ويعمل نظر » مكان : « ويعمل كظن » ، تحريف .
(٤) كلمة : « لكن » سقطت من ط . (٥) أ ، ب : « تضمين » .
(٦) أ : « أجني » مكان : « بظرف » ، تحريف . (٧) ط : « وشنع » بالشين . تحريف .
(٨) أ : « بمعمول » بالباء . (٩) أ : « استعمالان » .
(١٠) مريم ٣٠ . (١١) المائدة ٨٣ . (١٢) البقرة ١٣٦ . (١٣) الرعد ٥ .
(١٤) الأحزاب ١٨ ، وفي أ : « والقائلون » ، تحريف .
(١٥) في أ : « فقال لديهم لا زكى مال ذي بخل » وفي ب : فقوله : « لديهم لا زكى ذي بخل » .
وفي ط : « مقول لديهم لا زكى مال ذي بخل » وهي العبارة التي اخترتها .

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع .

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع . فإذا قال زيد : « عمرو منطلق » ، فلك أنْ تقول : قال [١] زيد : « عمرو منطلق » ، أو « المنطلق [٢] عمرو » .

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في : قول زيد : عمرو قائمٍ بالجر ، قال زيد : عمـرو قائـمٌ بالرفـع[٣] .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان : صحح ابن عصفور المنع . قال : لأنهم إذا جوَّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم [٤] في الملحونة .

وإذا حكيت كلام متكلّم [٥] عن نفسه نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلقَ ، أوْ إنّه [٦] انْطلَقَ ، وهُوَ مُنْطلِق [٧] .

وهل يلحق [١٥٧] بالقول في ذلك معناه : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت و أوحى ؟ قولان . أحدهما : نعم . وعليه الكوفيون نحو : « ونَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٨] » . « فدَعَا ربّهُ إنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر [٩] » بالكسر . «فَأَوْحى إلَيْهِم رَبُّهم لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمين [١٠] » . قرأت : «الحمدُ لِلّهِ ربِّ العَالَمِينَ [١١]» و اختاره ابن عصفور ، وابن الصائغ ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار.

والثاني : لا ، وعليه البصريون. وقالوا : الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر[١٢] للتصريح به في : « نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًا . قَالَ ربِّ : »[١٣] . « ونَادى نُوحٌ رَبَّه

---

(١) « قال » سقطت من ط .
(٢) ب : « والمنطلق » بالواو .
(٣) كلمة : « بالرفع » سقطت من أ .
(٤) ط : « أن يلتزموه » .
(٥) ب : « المتكلم » بأل .
(٦) ب: « وإنه » بالواو.
(٧) ب : « أو هو منطلق » بأو .
(٨) الزخرف ٧٧ وفي ط : « ليقص » بالصاد . تحريف.
(٩) القمر ١٠ .
(١٠) ابراهيم ١٣ .
(١١) الفاتحة ١ .
(١٢) ط : « متضمن » مكان : « مضمر » ، تحريف.
(١٣) مريم ٣ ، ٤ .

فقال ربٌّ [١] » . « ونادى أصحابُ الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى [٢] ». واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد [٣] ، وهو نوعان . أحدهما : المؤدي معنى الجملة [٤] ، كالحديث ، والشعر ، والخُطْبَة . كقلت [٥] حديثاً ، وشعراً ، وخطبة . ونصبه على المفعول به ، لأنه اسم الجملة . والجملة إذا حُكِيَتْ في موضع المفعول به ، فكذا ما [٦] بمعناها . وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً .

الثاني : المراد به مجرّد [٧] اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو : قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجيّ ، والزمخشريّ ، وابن خروف ، وابن مالك وجعلوا منه : «يُقَالُ له إبْرَاهِيم [٨]» أي يقول له الناس : إبراهيم ، أي يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور : إلى أنه لا ينصب بالقول [٩] ، بل يحكى .

أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتِمّ [١٠] الجملة كقوله :

١٢ — • إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ [١١] •

أي : طعمه طعم مُدَامة . [١٢] .

وقد يضاف لفظ : « قول »، ولفظ « قائل » إلى الكلام المحكيّ ، كما يضاف سائر

---

(١) هود ٤٥

(٢) الأعراف ٤٨ .

(٣) ب : « المفروض » مكان : « المفرد » . تحريف .

(٤) في أ : « الجملة » ساقطة .

(٥) أ : « كقوله » مكان : « كقلت »

(٦) ب : « فكذا إنما » ، ط : « فكذا هنا » . كلاهما تحريف .

(٧) كلمة : « مجرّد » سقطت من ط .

(٨) الأنبياء ٦٠ .

(٩) ط : « بالفول » بالفاء . تحريف

(١٠) ب : « على التقدير » فتمّ الجملة » .

(١١) لم ينسب في اللسان : « تجر » ، ونسبه في الدرر ١ : ١٣٩ إلى امرىء القيس . وعجزه :

• مُعَتَّقَةً مما يَجِيءُ به التُّجُرْ •

وانظر ديوان امرىء القيس ١١٠ . وفي ط : « طعم مذاقه » بالذال والقاف .

وفي أ : « قلت فم مذاقه »، تحريف . وفي ب : « مزاقه » بالزاي ، تحريف .

(١٢) ط : « مذاقه » مكان : « مدامة » ، تحريف .

المصادر والصفات كقوله :

٦١٣ – قَوْلُ باللّرجال يُنْهِضُ مِنّا مُسْرِعِينَ الكُهولَ والشُّبّانَا [١]

وقوله :

٦١٤ – ... وأجبت قائل كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ [٢] ...

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله :

٦١٥ – لَنَحْنُ الأُلَى، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمُ
بِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبَا [٣]

أي، قلتم ، نقاتلهم [٤] .

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به، وهو كثير حتّى قال. ومنه [٥] : « فَأَمّا الّذين اسوَدَّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُم [٦] » . أي : فيقال لهم : أَكَفَرْتُم [٧] .

الثّالث: أن يعمل عمل ظنّ ، فينصب المفعولين ، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً . يقولون : قلت زيداً قائماً ، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية:

واختلف : هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمّن [٨] معنى الظّنّ؟على قولين : اختار [٩] ثانيهما ابن جِنّي . وعلى الأول الأعلم وابن خروف

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
... حتى ملتْ ومَلّني عُوّادي ...
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ . وفي ط : « وأجيب » . تحريف .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٣٩ .
وفي أ : « راعياً » مكان : « رعباً » . تحريف .

(٤) في ط : « أي قلتم فقاتلهم » . تحريف ، أشار إليه الدرر ١ : ١٣٩ وصوّب العبارة : « قلتم نغلبهم » والأولى أن يكون صوابها : « قلتم نقاتلهم » كما في أ . ب .

(٥) « ومنه » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٦) آل عمران ١٠٦ . وفي ط : « فأمّا وأمّا » تحريف وفي ط أيضاً « السودت » تحريف .

(٧) « أكفرتم » سقطت من ط . (٨) ب فقط : « يضمن » . (٩) ب فقط : « اختيار » .
وفي ط : « احتار » بالحاء . تحريف .

وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله

٦١٦ – قالت وكُنْتُ رَجُلا فَطِينَا هذا وَرَبّ البيت اسْرَائِينَـا[1]

إذ[2] ليس المعنى على ظننت[3] .

وفي لغة جمهور العرب بشروط[4] : تقدّم[5] استفهام بالهمزة أو بغيرها[6] من الأدوات. واتصاله به . وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله :

٦١٧– متى تقولُ القُلُـص الرَّواسِمَـا يَحْمِلْنَ أمّ قَاسمٍ وقَاسِمَـا[7]

وقوله :

٦١٨ – ٭ عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[8] ٭

وحكى الكسائي : « أتقول[9] للعميان عَقْلا ؟ أي تظن».

فإن فقد شرط[10] مما[11] ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام، أوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم ، يستثنى الفصل بالظرف ، والمعمول ، مفعولاً أو حالاً كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : « ابن عقيـل ١ : ١٥٦ ، وروايتـه : « لعمر الله » . مكان : « وربّ البيت » ، والأشموني ٢ : ٣٧ .
وفي ب : « اسرابينا » بالياء ، تحريف .

(٢) كلمة : « إذ » سقطت من ب .

(٣) « المعنى على ظننت » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٤) ط : « شروط » بإسقاط الباء .

(٥) ط فقط : « بعد » مكان : « تقدم » .

(٦) ب : « أو لغيرها » باللام . تحريف .

(٧) لهدبة بن خشرم .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٥ والأشموني ٢ : ٣٦ .

(٨) لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وعجزه :
٭ إذَا أنا لم أطْعَنْ إذَا الخَيْل كرّتِ ٭
من شواهد : المغني ١ : ١٢٦ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وأطعن بضم العين وفتحها . انظر الصبان ٢ : ٣٦ .

(٩) أ : « أيقول » بالياء .

(١٠) أ : « الشرط » بأداة التعريف .

(١١) أ : « فيما » مكان : « مما » .

٦١٩ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ نَقُولُ الدارَ جَامِعَةً
شَمْلِي بِهِمِ أم تقـولُ البُعْدَ مَحتُومَا[١]

وقوله :

٦٢٠ ـ أَجُهَّالاً تقول بني لُـــؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيك أَمْ مُتجَاهلينَا [٢]

ونحو : أفي [٣] الدار تقول زيداً ؟ وأمحمداً [٤] تقول هنداً [٥] واصلةٌ ؟

قال أبو حيّان : وكذا معمول المعمول نحو : أهنداً تقول زيداً ضارباً [٦] ؟. وقيل : لا يضر الفصل مطلقاً، ولو بأجنبيّ نحو : أأنت[٧] تقول زيداً منطلقاً[٨] ؟. وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن[٩] الحكاية في غير المضارع ، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافيّ : إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً . وذكر ابن [١٥٨] مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال [١٠] . وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره . وشرط السهيليّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو : أتقول لزيد : عمرو [١١] منطلق ، لأنه حينئذ يبعد [١٢] عن معنى الظن ، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع .

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٧ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وفي أ : « محترما » مكان : « محتوما »، وفي أ، ب « دوام البعد » مكان : « أم تقول البعد كله» تحريف.
(٢) للكميت .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ : ١٥٦ ، والخزانة ٤ : ٢٣ والأشموني ٢ : ٣٧ .
(٣) أ : « في » بإسقاط همزة الاستفهام . (٤) أ : « ومحمداً » بإسقاط همزة الاستفهام .
(٥) أ : « هذا » مكان : « هنداً » ، تحريف . (٦) ب : « ضرب » مكان : « ضارباً » .
(٧) في ط : « أنت » بإسقاط الهمزة .
(٨) أ ، ب : « زيد منطلق » بالرفع ، تحريف ، والأسلوب يقتضي النصب كما في ط .
(٩) أ : « يتعين » . (١٠) ب : لا للاستفهام .
(١١) أ : « أمير » مكان : « عمرو » . (١٢) أ : « مبعد » بالميم.

وإذا اجتمعت الشروط[١] فالإعمال جائز ، لا واجب ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو : أتقول : زيد منطلق[٢] ، وكذا إعماله مطلقاً[٣] في لغة بني سليم[٤] جائز لا واجب .

[همزة التّعدية] :

(ص) : مسألة : تدخل الهمزة على عَلِم ، ورأى ، فتنصب ثلاثة : أولها : الفاعل ، وحكم الثاني والثالث باق ، ومنع الأكثر : التعليق. وقوم: الإلغاء . وثالثها : إن لم يبْنَ[٥] للمفعول .

(ش) : تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل ، وهمزة التّعدية ،على عَلِم ورأى المتعدِّيين لمفعولين ، فَتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل : أولها : الذي كان فاعلاً ، وذلك[٦] أقصى ما يتعدّى إليه الفعل[٧] من المفعول به نحو : أعلمت زيداً عمراً قادماً[٨] ، وأريت زيداً عمراً كريماً ، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم ، ورأى من جواز : الإلغاء ، والتعليق ، وغيرهما .

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت[٩] للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن القوّاس ،[١٠] وابن أبي الربيع ، لأن مبنى الكلام عليهما ، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء .

ومنَعهما آخرون إن بنيت[١١] للفاعل وعليه الجُزُولي ،لما فيه من إعمالها في المفعول

---

(١) في أ كلمة « الشروط » ساقطة .
(٢) أ : « زيداً منطلقاً » ، تحريف ، لأنه مثل للحكاية .
(٣) ب : « منطلقاً » ، تحريف .
(٤) ب : « تميم » مكان : « سليم » ، تحريف .
(٥) ب : « تين » بالتاء تحريف .
(٦) ط : « وكذا » مكان : « وذلك » .
(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .
(٨) سقط هذا المثال من ب .
(٩) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .
(١٠) ط فقط : « ابن النحاس » تحريف . وانظر الشرح .
(١١) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .

الأول ، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين [١] ، وذلك تناقض ، لأنه حكم بقوّة وضَعْفٍ معاً ، بخلاف ما إذا بنيت [٢] للمفعول به[٣] . ومنع آخرون: التعليق دون الإلغاء[٤] ، وعليه الأكثرون .

ومنع قوم: إلغاء [٥] أعلم دون أرى وعليه الشَّلَوْبين ، لأن أعلم مؤثر [٦] فلايلغى[٧] كما لا تلغى [٨] الأفعال المؤثرة ، وأرى بمعنى : أظن فوافقه [٩] في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى .

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً [١٠] متوافقان في المعنى ، فيلزم تساويهما في إلالغـــاء . وقد ورد السماع بإلغائهما : حكى : البركَةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر ، وقال الشاعر :

٦٢١ – • وَأَنْتَ أراني اللهُ أَمْنَعُ عاصِـــمٍ [١١] •

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : « يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ[١٢] » الآية . وقول الشاعر :

٦٢٢ – حَذَارِ فقد نُبِّئْتُ إنّكَ لَلذّي ستُجْزَى بما تَسْعَى ، فتسعدأوتشقى [١٣]

---

(١) أ ، ب : « الضميرين » مكان : « الأخيرين » ، تحريف .
(٢) ط : « إذا لم يثبت للمفعول » ، تحريف .
(٣) كلمة : « به » سقطت من أ ، ط .
(٤) ط : « دون لإلغاء » . تحريف .
(٥) ب : « الألغاء أعلم » ، بالألف واللام ، تحريف .
(٦) أ . ب : « مؤثرة » بتاء التأنيث .
(٧) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٨) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٩) ط : « موافقة » بالميم ، تحريف .
(١٠) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .
(١١) قائله مجهول . وعجزه :

• وأرأفُ مُسْتَكفىً . وأسْمَعُ وَاهِبِ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٩ .
(١٢) سبأ ٧ .
(١٣) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١٤٠ ، وشرح التصريح ١ : ٢٦٦ .
وفي ط : « حذراً » تحريف ، والتصويب من النسختين أ ، ب . وفي ط : « وتسعد » بالواو ، تحريف . وفي أ : « الذي » مكان : « للذي » ، تحريف .
وفي ب : « أبنيت » مكان : « نبئت » .

[جواز حذف المفاعيل أو بعضها]

(ص) : وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول ، والاقتصار عليه . وجوز الأكثر حذف الأول دونهما ، أو هما دونه . والشلوبين : حذفه دونهما . والجَرْمي : عكسه .

(ش) : يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك : لمن [١] قال أأعلمت زيداً بكراً [٢] قائماً : أعلمت .

وأمّا الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرِّد ، وابن كَيْسان ، ورجّحه [٣] ابن مالك ، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرَيْن، أو الآخرين [٤] بشرط ذكر الأول: كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم [٥] ، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية .

الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة [٦] ، لأن الأول كالفاعل ، فلا يحذف، والآخران كهما [٧] في باب ظن . وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرَيْن نحو : أعلمت كبشك سميناً ، ولا [٨] يجوز حذف الآخرَيْن دون [٩] الاوّل، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرَيْن ، ولا حذف أحد الآخرين [١٠] فقط .

---

(١) ب : « لمن لمن » بالتكرير » ، تحريف .
(٢) في ب : « زيد أبو بكر » ، تحريف .
(٣) ط : « ورحجة » بتقديم الحاء تحريف .
(٤) ب : « أو الأخيرين » .
(٥) ط : « العلم » ، تحريف .
(٦) ب : « الثالثة » . تحريف .
(٧) ب : « لهما » باللام ، تحريف .
(٨) ب : « ولا يحذف حذف الأخيرين » ، تحريف .
(٩) سقط من أ : « الآخرين دون » .
(١٠) ب : « ولا حذف الأول ، وأحد الآخرين فقط » بتكرار الجملة السابقة ، وبزيادة كلمة : « فقط » تحريف .

الرّابع : وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخَرَيْن فقط، لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ ، دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

(ص) : وألحق سيبويه بـأعلم: نَبَأ . واللّخمي: أنبأ [١] ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى[٢] . والفرّاء: خبّر وأخبر . والكوفيّة والمتأخرون: حدّث . والأخفش وابن السراج [٣] : أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم . وأوجد . وابن مالك وقوم : أرى الحُلْميّة، والحريريّ: علم . والجُرجاني : استعطى [٤] . وبعضهم : أكسى [١٥٩] .

(ش) : المجمع على تعديته إلى ثلاثة : أعلم ، وأرى . وزاد سيبويه : نبأ كقوله:

٦٢٣ – ونبئت قيساً ، ولم أَبْلُـــــهُ كما زعموا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ [٥]

وزاد ابن هشام اللّخْميّ [٦] : أنبأ ، وعرّف ، وأشعر ، وأدرى . وزاد الفرّاء في «معانيه» : خبّر بالتشديد كقوله :

٦٢٤ – • وَخُبِّرْتُ ســـوداءَ القُلوب مَريضةً [٧] •

وقوله :

---

(١) ط : «نبأ» بإسقاط الهمزة من أوله ، تحريف .

(٢) أ : «وأروى» بالراء والواو . تحريف .

(٣) أ : «والزجاج» مكان : «وابن السراج» ، تحريف . وانظر الشرح.

(٤) أ : «أعطي» . (٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه ٢١٣ .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٦) هو محمد بن احمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخميّ .
من مصنفاته: المُجمل في شرح أبيات الجُمل – نُكَت على شرح أبيات سيبويه للأعلم – شرح الفصيح . وكان حيّاً سنة ٥٥٧ .

(٧) للعوام بن عقبة كما في العيني ، وفي الدرر ١ : ١٤١ . للعوام بن عتبة بالتاء، وعجزه:

• فأقْبَلْتُ من أهلي بِمِصْرَ أعُودُها •

من شواهد : الأشموني ٢ : ٤١ ، وروايته :
«سوداء الغَميم» مكان : «سوداء القلوب» .

٦٢٥ – . وما عليك إذا خُبِّرْتِني دَنِفاً [١] .

وزاد الكوفيون : حدّث . وتبعهم [٢] المتأخرون كالزمخشري وابن مالك . وقال [٣] أبو حيّان : وأكثر أصحابنا كقوله :

٦٢٦ – . . . . . فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ له عَلَنَا العَلاَءُ [٤] .

وزاد الحريري في شرح « اللمحة [٥] » : علّم المنقولة بالتضعيف . قال أبو حيّان : ولم توجد في لسان [٦] العرب متعدّية إلى ثلاثة .

وزاد ابن مالك : أرى الحُلْميّة كقوله تعالى : « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قليلا ، ولو أراكهُمْ كثيراً [٧] » .

وزاد الأخفش وابن السراج : أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم ، وأرى . ولم يسمع . .

وزاد الجرجاني : استعطى [٨] . وزاد بعضهم : أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر.

والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين [٩] ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال . .

(ص) : وما بني للمفعول فكظَنّ .

(ش) : ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ ، فما جاز في ظنّ جاز فيه . قال ابن مالك : إلا [١٠] الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة ، جائزٌ هنا لحصول الفائدة . وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين ، فأغنى عن التصريح باستثباته [١١] .

---

(١) لرجل من بني كلاب . وعجزه :
. وغاب بَعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُوديني .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٢) ب : « وأتبعهم » . (٣) أ ، ب : « قال » بإسقاط الواو.

(٤) قطعة من معلّقة الحارث بن حلّزة اليشكري ؛ والبيت بتمامه هو :
أوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُون فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ له علينا الوَلاَءُ
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .
وفيهما : « الولاء » مكان : « العلاء » . (٥) ب : « الملحمة » تحريف .

(٦) أ : « كلام » مكان : « لسان » . (٧) الأنفال ٤٣ . (٨) أ : « أعطى » .

(٩) ط : « التضمن » (١٠) كلمة : « إلا » سقطت من ب . (١١) أ ، ب : « باستثنائه » .